مجلس المستشارين
الفريق الاشتراكي

الرباط في : 26/05/2021
رقم السؤال : 4 842

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول التدابير المزمع اتخاذها لإنصاف فئة تجار البزارات ومستغلي المحلات التجارية التي تقدم خدمات تسويق منتوجات الصناعة التقليدية.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

يعاني التجار أرباب البزارات ومستغلي المحلات التجارية التي تقدم خدمات تسويق منتوجات الصناعة التقليدية على مستوى وسط المدينة والمنطقة السياحية بأكادير، والتي يتجاوز عددهم 240 محلا، وهو ما يعني أزيد من 480 أسرة باحتساب حد أدنى من العاملين بكل محل، من كافة الصعوبات التي تعوق نشاطهم، وخاصة الصعوبات المادية الناتجة عن التحملات العامة من ضرائب وكراء وأجور اليد العاملة، والتي تفاقمت مع جائحة كوفيد- 19 وإقرار قانون الطوارئ الصحية، التي أرغمت التجار على إغلاق محلاتهم بشكل كلي ومستمر، حيث أنه رغم عودة بعض القطاعات إلى الاشتغال بعد تخفيف الإجراءات الاحترازية، إلى أن قطاع الصناعة التقليدية وخاصة المحلات المذكورة أعلاه وجدت نفسها في وضعية صعبة للغاية، وذلك في غياب تام لأية التفاتة من طرف الحكومة من شأنها أن تنصف هذه الشريحة من التجار.

ورغم السماح لهم بفتح محلاتهم إلا أن طبيعة نشاطهم وكونه مرتبط بالسياحة على وجه التحديد جعلهم في وضع شلل شبه تام، وبالتالي وجدوا أنفسهم عرضة لأضرار جامة، بسبب فقدان مصدر الدخل الوحيد المعتمد لإعالة أسرهم من جهة، وتراكم الديون بذمتهم من جهة أخرى، دون أي سند قانوني يراعي ظروف كوفيد-19، ويوقف ترتيب التماطل خلالها عن تنفيذ الالتزامات، حيث أن أغلب التجار فوجئوا برسائل إنذارية من طرف ملاك المحلات يطالبونهم بموجبها أداء واجبات الكراء المترتبة بذمتهم تحت طائلة الافراغ ودون تعويض.

ورغم أن الحكومة واعية تماما بأن الإجراءات التي اتخذتها لمكافحة الجائحة والحد من انتشارها لها انعكاسات سلبية وخطيرة على الاقتصاد وعلى فئات عديدة من المواطنين، إلا أنها لم تبادر مقابل ذلك إلى سن إجراءات وقائية استثنائية تراعي المشاكل المادية الناتجة عن عدم تنفيذ الالتزامات خلال فترة حالة الطوارئ الصحية، حيث أصبح هؤلاء التجار مهددين بفقدانهم لمحلاتهم التجارية التي أنشئوا بها أصولا تجارية لسنوات واستثمروا فيها رؤوس أموالهم التي أصبحت معرضة للاندثار نتيجة الحالة الوبائية وما نتج عنها، ورغم أن بعض المحاكم أعفت التجار من أداء واجبات الكراء خلال فترة الاغلاق الشامل إلا أن ذلك يبقى استثناء، بحيث أن تجار المنتوجات الصناعة التقليدية وأرباب البزارات لا يقتصر الضرر اللاحق بهم على فترة الاغلاق الشامل، بل امتد ويمتد إلى الآن نظرا لارتباط نشاطهم التجاري بالقطاع السياح الذي توقف بدوره بشكل كلي.

لهذا نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات والتدابير التي ستتخذها الحكومة لإنصاف هذه الفئة من التجار وتجنيبهم إفراغ محلاتهم وفقدان أصولهم التجارية؟

صاحب السؤال

محمد ريحان